دور برنامج محو الأمية للجمعيات الشريكة في تنمية المرأة القروية (نيابة إقليم بتطوان)

نزهة العوداتي
كلية علوم التربية – جامعة محمد الخامس–السويسي

مقدمة : انطلق مشروع هذا البحث حول أهمية ودور برنامج الجمعيات المتعاقدة مع النيابات الإقليمية التابعة لوزارة التربية الوطنية لمحو الأمية في تنمية المرأة القروية من اعتبارات شتى أهمها؛ كون التعليم والتكوين مدخل أساسي لتأهيل العنصر البشري الذي يشكل بالفعل الرافعة الحقيقية لنهضة الأمم و خاصة الدول النامية ، ويسعى برنامج الجمعيات هذا و بكل مكوناته ومحتوياته إلى إدماج المرأة وخاصة القروية منها في التنمية من خلال المساهمة في نشر القرائية بين صفوفها كمرحلة اولى قد تشكل أرضية أساسية و مدخلا للانفتاح على باقي مكونات البرنامج و خاصة الجوانب الوظيفية و المهنية .

تعتبر محو الأمية المدخل الأساسي والرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة بالنسبة للمجتمعات المدنية، «فمجال التعليم ومحو الأمية من أبرز المجالات التي تعبر عن المستوى العام الذي تعرفه التنمية البشرية في بلد من البلدان ، فلا أحد يجادل في كون التعليم والتربية من أنجع وسائل تقدم ورفاهية الشعوب، فلقد أبرزت الدول التي تطورت فيها نسب التعليم وانخفضت فيها نسب الأمية، هي تلك التي جعلت من التعليم محورا أساسيا في برامجها التنموية للارتقاء بمستوى شعوبها»[1].

ان إستهداف المرأة القروية من طرف برامج محو الأمية خطوة حاسمة وقرارا جادا لتغيير المعالم الثقافية و الفكرية للمجتمع في افق بناء مسار تنموي شامل و مندمج يراعي خصوصيات هذه الفئة و يلبي حاجاتها الملحة في كل مخطط وطني استشرافي ، يشكل برنامج الجمعيات الشريكة مع النيابات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية واحدا من هذه البرامج ذات الخلفية الوطنية و الاشتغال المحلي ، حيث يتوجه في إطار سياسة القرب إلى النساء في الوسطين الحضري والقروي، من اجل محو أميتهن وخلق مشاريع تنموية لإدماجهن السوسيو اقتصادي . و تأتي هذه المبادرات في سياق التوجهات الحالية التي تدعو إلى مزيد من التعبئة لمشاركة جميع فعاليات المجتمع المدني في التنمية وضرورة استنفار كل الطاقات واستثمار مختلف الموارد المتاحة لتحقيق تنمية محلية شاملة تنطلق من تعميم التعليم عن طريق الدفع بإلزاميته و تنتهي بالاندماج السلس في دينامية المجتمع

1 - كريم لحرش،رشيد السعيد(2009): الحكامة الجيدة في المغرب ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة ،ط 1 ص: 61.

بكل أبعادها ، و ذلك من خلال تحقيق التطوير والتكوين والتعلم الذاتي والمستمر للفئات المستهدفة مدى الحياة. ويتوخى تدخل الجمعيات الشريكة في مجال محو الأمية تبني مقاربة تنموية تسعى إلى الرفع من مستوى المرأة التعليمي والصحي و الدخل الفردي وذلك من أجل تحقيق اندماجها السوسيو اقتصادي في بيئتها المحلية وانفتاحها على نبض المجتمع ككل.

لقد كشفت آخر التقارير الدولية المتعلقة بالتنمية والتي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة 1990 عن أرقام مفزعة ورتب متدنية للمغرب على مستوى التنمية البشرية، فحسب آخر تقرير للتنمية البشرية لسنة 2011 بلغ المغرب الرتبة 130عالميا ، متراجعا عما كان عليه سابقا بعدة نقط، «فخلال سنة 2002 وصل ترتيب المغرب إلى المرتبة 123، ليتراجع بعد ذلك بثلاث نقط إلى المرتبة 126 سنة 2003، وفي سنة 2004 احتل المغرب المرتبة 125، ليصل إلى المرتبة 124 سنة 2005»[2].

ويتم احتساب هذا المؤشر بالاعتماد على معرفة نسبة الأمية، وطول العمر، والمستوى الصحي للسكان، إضافة إلى مستوى العيش لدى الأفراد.

• الإطار العام للدراسة :

يندرج هذا البحث ضمن الانشغالات الوطنية الملحة بموضوع محو الأمية في علاقتها بالتنمية الشاملة و خاصة تلك التي تستهدف الفئات التي تعاني شكلا من اشكال الهشاشة نتيجة ظروف ما ، كما هو الحال بالنسبة للمرأة القروية في المناطق القروية بشمال المغرب ، فقد اعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين أن عملية محو الأمية تعد إلزاما اجتماعيا للدولة لما تكتسيه من أهمية في تكوين العنصر البشري وتأهيل الاقتصاد الوطني، وقد حدد هدف المجهودات التي ينبغي بذلها في هذا المجال في تقليص النسبة العامة للأمية إلى أقل من 20% في أفق سنة 2010، على أن يتم القضاء شبه التام عليها في أفق سنة 2015، كما دعا الميثاق الوطني إلى ضرورة تنويع برامج محاربة الأمية حسب اختلاف الفئات المستهدفة مع إعطاء الأولوية للنساء والأمهات خاصة بالوسط القروي، على أن تتم مواكبة هذه البرامج بعمليات تنموية يكون لها ارتباط باهتمامات المستفيدات، وبعد اكثر من عقد على هذا وضع هذا « الدستور التربوي»، مازال المغرب بعيد كل البعد عن تحقيق ما كان هدفا امس و ظل حلما مجتمعيا اليوم، ليس فقط للقطاع المشرف مباشرة على محو الأمية في المغرب ، بل للمنظومة التربوية ككل ان لم نقل للسياسات العمومية للدولة .

تحكمت في اختيارنا لبرنامج محو الأمية للجمعيات الشريكة مع النيابة الإقليمية التابعة لوزارة

2 - لحسن مادي: (2006) تدبير مشاريع التنمية البشرية،منشورات مجلة علوم التربية 6،دار التوحيدي،ط1. ص: 31.

التربية الوطنية بتطوان عدة معطيات وطنية و محلية ، لعل اهمها الارتفاع الكبير لمعدلات أمية المرأة بالوسط القروي بالمغرب عموما وخاصة بالمناطق القروية بشماله، ثم لل مجهوذات التي يبذلها هذا البرنامج لمحو الأمية مقارنة مع البرامج الأخرى الموجهة لنفس الغرض»فالقطاع الجمعوي يمثل 52 %من مجموع المتدخلين في القطاع»[3]

وتكشف مقاربة موضوع الأمية بالبوادي والقرى المغربية تفشي الظاهرة بشكل كبير بين كل الشرائح الاجتماعية وخاصة النساء القرويات، إذ أن العديد منهن لا يستفدن من التعليم ويعايشن إكراهات الواقع اليومي القروي بأعبائه ومسؤولياته الشاقة مما يفوت على المجتمع الاستفادة من نصف طاقته ويعيق مساهمتها فيه بما يخدم التنمية الشاملة في المغرب.

ويستمد نظام الشراكة مع الجمعيات أسسه من المنطلقات التالية :

«التوجيهات الملكية السامية وخصوصا تلك المتضمنة في الرسالة الملكية بتاريخ 13 أكتوبر 2003. والتي تهدف النهوض بمجال محو الأمية عن طريق التعبئة الواسعة لمختلف مكونات المجتمع، وعلى رأسها الجمعيات.

مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي أكد على ضرورة القضاء على الأمية.

إستراتيجية كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية والتي أفردت حيزا متميزا للجمعيات، واعتبرتها من أهم الشركاء، وخصصت لها نظاما قارا للشراكة والدعم»[4].

• إشكالية الدراسة :

تسلط إشكالية الدراسة الضوء على هذا البرنامج بكل مكوناته وطريقة اشتغاله في موضوع يتوخى بالخصوص إدماج المرأة القروية في التنمية، من خلال سؤال مركزي يتمثل في : ما هو دور و اهمية برنامج الجمعيات الشريكة مع النيابة الإقليمية لتطوان في تحقيق تنمية فعالة للمرأة القروية؟

• أهداف الدراسة :

لقد أولت مخططات التنمية الاجتماعية بالمغرب اهتماما كبيرا للبرامج والمشاريع الخاصة بتحسين أوضاع النساء في مختلف المجالات وخاصة اللاتي تعشن أوضاعا صعبة وهشة.

3 - Bilan des programmes d'alphabétisation (18 octobre 2012) : Réunion de coordination des partenaires techniques et financiers.

4 - بطاقة تقنية حول برنامج الجمعيات: مديرية محاربة الأمية، مطبوع خاص.

فعلى المستوى العملي المباشر فإن البحث يسمح بتحقيق أهداف لا تخلو من أهمية نذكر منها :

– رسم صورة مفصلة وواضحة عن تطور برنامج الجمعيات الشريكة مع النيابة الإقليمية التابعة لوزارة التربية الوطنية لمحو الأمية بالمغرب، وبيان أثر اشتغاله على تنمية المراة القروية.

– التعرف على مميزات ومكونات البرنامج ومدى تحقيقه لتنمية حقيقية وفعالة للمرأة القروية على المستوى التعليمي و الصحي و الاقتصادي.

• فرضيات الدراسة :

عرفت النساء القرويات تطورا ملموسا على مستويات متعددة من المستويات المشكلة للتنمية كالتالي:

– حصل تطور للمستفيدات من النساء القرويات من برنامج الجمعيات الشريكة مع النيابة الإقليمية لتطوان على المستوى التعليمي.

– حصل تطور للمستفيدات من النساء القرويات من برنامج الجمعيات الشريكة مع النيابة الإقليمية لتطوان على المستوى الصحي.

– حصل تطور للمستفيدات من النساء القرويات من برنامج الجمعيات الشريكة مع النيابة الإقليمية لتطوان على مستوى الرفع من الدخل الفردي.

وقد تم توظيف تقنية الاستمارة إضافة إلى توظيف المقابلة وسيرة حياة المستفيدات لرصد أثر الاستفادة من البرنامج بعد سنتين من التعلم.

• مسار البحث :

اتخذ البحث مسارا نظريا حاولنا من خلاله ضبط المفاهيم النظرية للاشتغال على موضوع البحث، من خلال وصف واقع سير عمل برنامج محو الأمية بالمغرب وواقع المرأة القروية في البوادي والقرى المغربية حيث قمنا ببيان مكونات برنامج الجمعيات الشريكة وطريقة اشتغالها، كما حددنا المسار الميداني للبحث وذلك بتحديد عينة من النساء القرويات المستفيدات من برنامج الجمعيات الشريكة مع النيابة الإقليمية لتطوان وشملت 240 امرأة قروية قمنا بتتبع أثر البرنامج على مستويات التنمية التعليمي والصحي والدخل الفردي وذلك بتهييئ استمارة البحث وتضمينها أسئلة تتضمن المستويات الثلاثة للتنمية كما رصدنا دوافع وحاجات المستفيدات من البرنامج.

• مفاهيم الدراسة :

– مفهوم محو الأمية :

تتعدد مفاهيم محو الأمية بتعدد سياقات وجودها الجغرافي و الثقافي و الاقتصادي و السياسي ، لكنها تتوحد جميعها في المستوى الاول في إشارتها إلى محاولة القضاء التام على الأمية بمختلف أشكالها وأنواعها، وقد تطور مفهوم محو الأمية من المفهوم التقليدي الأبجدي ليشمل مجالات أخرى متعددة ، و بالتالي مفاهيم جديدة.

يشير مفهوم محو الأمية «اليوم إلى كل ما يجعل الإنسان يتحرر من مختلف القيود المكبلة لطاقاته، وكل ما يجعله على الهامش ويحد من مشاركته في تفعيل محيطه واستثمار إمكانات هذا المحيط وتسخيرها لصالحه، فهو يتضمن كل ما يعرقل إحداث تنمية بشرية مستدامة في كل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية»[5].

وقد اعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين «أن محاربة الأمية تعد إلزاما اجتماعيا للدولة، وتمثل عاملا محددا للرفع من مستوى النسيج الاقتصادي بواسطة تحسين مستوى الموارد البشرية لمواكبة تطور الوحدات الإنتاجية، وقد وضع المغرب لنفسه كهدف تقليص النسبة العامة للأمية إلى أقل من 20% في أفق عام 2010، على أن تتوصل البلاد إلى المحو الشبه التام لهذه الآفة في أفق 2015»[6].

وقد اعتبرت الدولة أن محو الأمية من العوامل التي تساهم في تنمية الاقتصاد والوحدات الإنتاجية بالبلاد، لذلك فإن تأهيل العنصر البشري ضروري لتحقيق التنمية، بالرغم من أن القضاء على هذه الآفة نهائيا مازال بعيد المنال لعوائق كثيرة مازال يواجهها القطاع.

– التنمية البشرية :

عرف تقرير التنمية البشرية الذي يعده ويصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التنمية البشرية بأنها «عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. وهي حسب المرجعية الأممية تتركز في أبعاد ثلاثة أساسية تتمثل في:

أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من الأمراض والعلل.
أن يكتسبوا المعرفة.
أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة[7].

5 - لحسن مادي: المرجع نفسه، ص: 108.
6 - الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999، ص: 16.
7 - سعيد جفري (2010) : الحكامة وأخواتها، مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي. ط. 1، الدار البيضاء، ص: 135.

إن التنمية البشرية وفق المقاربة الأممية عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادي والمعنوي عبر الزمن، وهذا يفترض ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته المادية من غناء وكساء ومسكن وتعليم يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل الخلاق والإبداع، بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الإبداع، وحقه قي الاستمتاع بوقت فراغه والمشاركة السياسية والاجتماعية

انطلاقا من ذلك نجد أن التنمية البشرية تجعل الإنسان أهم ركائزها ومحورا أساسيا للتنمية، فهو الغاية وفي نفس الوقت الوسيلة لتحقيق التنمية.

• مفهوم الجمعيات :

تعد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية حاليا من أهم فعاليات المجتمع المدني. إذ غدا معترفا بها في النظام الدولي متعدد الأطراف للأمم المتحدة (Multilatéral) وقد تجلى هذا الاعتراف من خلال مشاركتها على المستوى الجهوي (القاري والدولي) في الموائد المستديرة واجتماعات الخبراء، وفي إعداد الدراسات والبحوث الميدانية وتنفيذ المشاريع الإنمائية، وفي إعداد وصياغة المواثيق والإعلانات، وبرامج العمل الدولية»[8].

وقد عرف الظهير الشريف[9] الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات في الفصل الأول الجمعية بكونها «اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص، لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم، وتجرى عليها فيما يرجع لصحتها القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود والالتزامات»[10].

إضافة إلى أن الظهير تضمن مجموعة من الفصول المنظمة لعمل الجمعيات حتى تشتغل بصيغة قانونية، وقد رصد الظهير أنواعا لهذه الجمعيات، فمنها الجمعيات المعترف لها بصيغة المصلحة العامة، أو الجمعيات الاتحادية والجامعية، إذ تؤسس هذه الجمعيات فيما بينها اتحادات، ثم الجمعيات ذات الصبغة السياسية والتي تتألف من الأحزاب، وأخيرا الجمعيات الأجنبية التي تقدم تصريحا بشأنها قبل أن تباشر نشاطها بالمغرب.

وقد تم تعديل قانون 1958 المنظم للجمعيات بقانون رقم 75.00[11] المعدل للظهير الشريف رقم 1.58.376 وذلك بمقتضيات أهم ما ورد فيها ما يلي:

8 - الاتصال والعمل الجمعوي(1997): أشغال الورشة التكوينية الثانية في مجال التربية السكانية لفائدة ممثلي المنظمات غير الحكومية، وحدة التربية السكانية، جامعة محمد الخامس (السويسي) كلية علوم التربية، الرباط، ص: 39.

9 - ظهير شريف رقم 1.58.376 بتاريخ 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958).

10 - محمد بنيحيى: (2001) الدليل القانوني والعملي للجمعيات، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ط. 1. ص: 29.

11 - وقد تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة المنعقد يوم 5 يوليوز 2001.

- التأكيد على حرية تأسيس جمعيات الأشخاص.
- جعل حل الجمعيات بيد القضاء.
- تسهيل مسطرة تقديم طلبات الحصول على صفة المنفعة العامة.
- تدعيم الذمة المالية للجمعيات عن طريق تمكينها من موارد مالية متنوعة.
- إدخال الشفافية إلى التسيير المالي للجمعيات»[12]

وقد تم إعطاء الأولوية لتدخل الجمعيات في عدة مجالات نظرا لاتساع نطاق المشكلات الاجتماعية في الوقت الذي يتضاءل فيه دور الحكومات في تقديم العلاج والحلول للتغلب على مجموعة من الأزمات. فكان من الضروري اللجوء إلى المبادرات الطلائعية للنسيج الجمعوي ولما يمكن أن يقوم به من أدوار تنموية رائدة في مختلف المجالات.

وقد أكد الدستور الجديد الذي تم التصويت عليه بتاريخ 2011-07-01 على «أن جمعيات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية تمارس أنشطتها بحرية في نطاق احترام الدستور والقانون.. وتساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة طبق شروط وكيفيات يحددها القانون»[13].

- مكونات برنامج الجمعيات الشريكة لمحو الأمية :

لقد عرف نمط الغلاف الزمني المعتمد من طرف الجمعيات الشريكة تغييرات مهمة، فابتداء من سنة 1998 إلى الآن تم التخلي عن المراحل الثلاث التي تم الاشتغال بها (مرحلة الأساس، التكميل، المتابعة) واعتماد تصنيف تكوين المستفيدات في مجال محو الأمية وفق مراحل متكاملة ومتجانسة كما يلي:

مرحلة ما قبل محو الأمية : وتهدف إلى تلبية الحاجيات التعليمية التعلمية الأساسية باستعمال لغة الحياة اليومية للأفراد، للانتقال من «العالم الشفهي» إلى «العالم المكتوب»، وتسمى أيضا بمرحلة «الممرات اللغوية» وهي مدخل أساسي للمرور إلى «مرحلة محو الأمية».

مرحلة محو الأمية : وهي مرحلة تسعى إلى تمكين المتعلمين من المهارات الأساسية التي تمكنهم من ربط تعلماتهم بسياقات مختلفة تتصل بالحياة اليومية.

12 - الدليل القانوني والعملي للجمعيات (مرجع سابق)، ص: 43.
13 - الدستور الجديد المصوت عليه، الفصل 12.

مرحلة ما بعد محو الأمية : وتهتم بصيانة المكتسبات التي امتلكها المتحرر من الأمية وتوظيفها في حياته اليومية.

وبعد أن كان الغلاف الزمني محدد في 200 ساعة للتكوين، تم الرفع من السقف الزمني المخصص لمحو أمية المستفيدات إلى 300 ساعة، بحيث أصبح عدد المستويات الثلاثة إلى اثنين فقط، 120 ساعة للمستوى الأول و180 ساعة للمستوى الثاني. وفي نهاية كل مستوى هناك تقويم لها، «ومجالات التكوين المعرفية تشمل: القراءة والكتابة / القرآن الكريم / التعبير والتواصل / الحساب.

كما أن تنظيم المادة الدراسية يعتمد على التنظيم بالوحدات الدراسية، إذ تمثل كل وحدة بنية دالة تتمحور حولها مجموعة من الأنشطة والمحتويات التي توجه إلى المستفيدات»[14].

وموازاة مع هذا النمط الدراسي المشار إليه مع المدة الزمنية المخصصة له، تقوم الجمعيات في إطار حصص التقوية والدعم بأنشطة لها علاقة بمجال التوعية الصحية، أو مجال الحقوق والمواطنة، أو التوعية الغذائية، وذلك في إطار تعاون مشترك بين الجمعيات ومجموعة من الشركاء من أطر طبية وصحية، ومنظمات حقوقية وطنية أو دولية نشيطة من أجل تقديم أنشطة موازية للنساء المستفيدات، ومن أهم المواضيع التي تقدم إلى المستفيدات في برنامج الجمعيات الشريكة في إطار أنشطة موازية ما يلي:

التربية الحقوقية والمدنية : وذلك في إطار الاهتمام العام بحقوق الإنسان وتقريبها للمستفيدين «إذ أن معرفة الإنسان ما له من حقوق وما عليه من واجبات إزاء نفسه وأسرته ومجتمعه وإزاء كل مكونات محيطه يشكل موضوعا أساسيا للتعليم، فالهدف هو اكتساب سلوكات وقيم تؤهل المستفيد للانخراط في بناء مجتمع تسود فيه الديمقراطية والعدالة والتسامح»[15].

مجال تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل : وذلك بالتحسيس ونشر الوعي بضرورة تنظيم الأسرة وتلقيح الأطفال والاستشارة الطبية أثناء الحمل، وبيان أهمية الولادة تحت المراقبة الطبية.

أهمية المحافظة على البيئة : وذلك بتوعية المرأة ودعوتها إلى اجتناب مجموعة من السلوكات المضرة بالمحيط الذي تعيش فيه، مع إعطاء إرشادات تتعلق بكيفية التعامل مع الثروة الغابوية وترشيد وتدبير الموارد الطبيعية وخاصة في الوسط القروي، لتحقيق أسس التنمية المستدامة.

14 - القرائية من أجل التمكين: دليل المكون، مديرية محاربة الأمية، ط. 1، 2010، ص:31.
15 - لحسن مادي (2000): تعليم الكبار ومحو الأمية، مقاربة ديداكتيكية،منشورات مجلة علوم التربية 5،ط 1، ص: 52.

• مجالات تدخل برنامج الجمعيات الشريكة لتنمية المستفيدات القرويات :

تتدخل الجمعيات الشريكة لمحو الأمية في عدة مجالات اجتماعية واقتصادية وذلك من أجل الرفع وتحسين وضعية المستفيدين من برنامج الجمعيات ويهم ذلك عدة مستويات للتنمية:

• على المستوى التعليمي :

– التمكين من آليات القراءة والكتابة والحساب.
– حفظ السور القرآنية وتمكينهم من المكون الديني (الأخلاق– العبادات –السيرة...)
– التوعية بأهمية تعليم الأبناء وخاصة الفتيات.
– تنمية الشخصية بتعزيز الثقة في النفس والانفتاح على الآخر.
– التمكين من التعبير والتواصل الشفهي السليم.

• على المستوى الصحي :

يسعى برنامج الجمعيات الشريكة مع النيابة الإقليمية لتطوان إلى الرفع من مستوى الوعي الصحي لدى المستفيدات وذلك ب:

– تنظيم حملات تحسيسية للعناية بصحة الأم والطفل والاهتمام بالتغذية.
– نشر معلومات للتحسيس بأهمية المحافظة على البيئة.
– استثمار مكونات كتاب «القرائية من أجل التمكين»الذي تشتغل به الجمعيات لتقديم وحدات الوقاية الصحية التي تشمل دروس حول قواعد النظافة ، الفحص الطبي والتلقيح ، الأمراض المعدية ، الوقاية خير من العلاج...

• على مستوى الرفع من الدخل الفردي للمرأة القروية :

إكساب المرأة المهارات الأساسية للاندماج في الحياة الاقتصادية.

مساعدة المرأة عموما والنساء في الوسطين الحضري والقروي على إنشاء مشاريع محلية تعود بمداخيل على المستفيدات والجمعية، أو المساعدة على إنشاء تعاونية صغيرة تشغل النساء ويكون لها عائدات على النساء (تعاونية تربية الدواجن والأرانب والماعز – تعاونية إنتاج الحليب والجبن– إنتاج منتوجات خزفية، تعاونية لإنتاج المناديل والزرابي...).

– تكوين النساء في مجال التسويق، وإعطائهم المعلومات اللازمة للانطلاقة الجيدة في المشاريع.
– محاولة تقديم تكوين مهني وحرفي للنساء والفتيات المستفيدات وذلك في إطار ورشات التكوين الحرفي (تعليم الخياطة والطرز والصوف، الرسم على الثوب، تعلم الصوف...).

تشجيع إنشاء التعاونيات والمشاريع المدرة للدخل للشعور بالاستقلالية والرفع من التنمية المحلية للمنطقة.

ونجد أن مضامين المقرر الذي يتم الاشتغال به مع المستفيدات»القرائية من أجل التمكين «يركز على العديد من الوضعيات الحياتية والأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدات القرويات فمن أهم محاوره نجد :

– مسؤولية الأسرة/القيم والمعاملات الدينية/الوقاية الصحية/تنمية الشخصية/المشاركة في منهجية الإدماج المهني/تنمية وتطوير مشروعه/الإطلاع على المعلومة عبر وسائل الإعلام/تدبير الأموال/الاستفادة من الخدمات/الانخراط في الأنشطة الجماعية/السهر على حسن علاقات الجوار...

وتقدم كل هذه المحاور ضمن البرنامج السنوي و الذي حددت مدته الزمنية في 300 ساعة.

ويتميز تدخل الجمعيات الشريكة لمحو الأمية ب:

عامل القرب :

توفر الجمعيات الشريكة المتعاقدة مع النيابات الإقليمية في مجال محو الأمية فضاءات تعليمية تربوية قريبة من الساكنة المستفيدة، وتتواجد في البيئة المحلية للمستفيدات القرويات، سواء تعلق الأمر بحجرة دراسية في مؤسسة تعليمية أو أماكن خاصة، إذ تضطر الجمعيات في حالات كثيرة إلى توفير أماكن خاصة بدور المنازل أو المساجد، أو مقرات يتم تشييدها بمساعدات من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الانفتاح على خصوصيات البيئة المحلية :

إن تدخل الجمعيات الشريكة في الوسط القروي يقوم على مبدأ الملاءمة، فغالبية هذه الجمعيات تراعي خصوصيات المنطقة أو الجماعة المتدخل فيها، من حيث العادات والتقاليد، والمواسم الفلاحية والدينية التي تميز المنطقة، وأهم الموارد الطبيعية المتوفرة، وأوقات الأسواق الأسبوعية والأنشطة الفلاحية الممارسة وطبيعة الأنشطة الحرفية.. وذلك من أجل تدبير الزمن المدرسي وما يتوافق وخصوصيات النساء القرويات وأيضا من أجل التدخل بمشاريع ملائمة لهؤلاء النساء ما يمكنهن الاستفادة منها والانفتاح والاندماج بوعي ومسؤولية في الوسط السوسيو–اقتصادي المحلي.

تعبئة الموارد المادية والبشرية:

تعمل الجمعيات الشريكة مع النيابات الإقليمية في بداية كل موسم دراسي على القيام بحملات

تحسيسية بتنسيق مع الجماعات المحلية أيضا وذلك لنشر التوعية بأهمية التسجيل والانخراط في عملية محو الأمية التي تقدمها الجمعيات وتشمل الفئات من 15 سنة فما فوق، وتقوم كذلك بتعبئة مختلف الموارد المالية والبشرية لنجاح العملية، واختيار المكونات والمكونين والمشرفين عليها.

فك العزلة و التهميش :

تحاول الجمعيات الشريكة لمحو الأمية التدخل في الوسط القروي حيث ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء بشكل ملحوظ، ما يدفع الجمعيات الشريكة إلى محاولة البحث عن أكبر عدد من المسجلين الجدد في البرنامج – وللاستفادة من الدعم المالي عن كل مستفيد الذي تقدمه النيابة الإقليمية الشريكة مع كتابة الدولة المكلفة بمحو الأمية – بالتوغل في المناطق القروية النائية، لتمكين الساكنة من فرصة التعلم، وبعدها خلق مشاريع مدرة للدخل لربط عملية محو الأمية بما بعد محو الأمية لمحاربة الفقر والهشاشة وخاصة بالوسط القروي.

خلق مشاريع محلية و أنشطة حرفية موازية :

لنجاح برنامج الجمعيات لمحو الأمية تسعى غالبية الجمعيات الشريكة كل حسب مواردها المالية إلى خلق ما يسمى بالتكوين الحرفي للنساء المستفيدات وذلك من أجل تشجيعهن على المتابعة، وأيضا لتمكينهن من حرفة تمكنهن من الاستقلال الذاتي وتعود عليهن بمدخول، وخاصة ما يتعلق بورشات الخياطة، صناعات يدوية خزفية، بيع منتوجات محلية (الجبن – قبعات يدوية محلية– مناديل صوفية–أحزمة . . .) ما يتيح للمرأة القروية اكتساب واستثمار مهاراتها وتشجيع انفتاحها على الوسط المحلي السوسيو اقتصادي.

• النتائج الأولية للدراسة :

من خلال اشتغالنا على هذا الموضوع (و ان كان ما يزال في طور الإنجاز) يمكننا ان نسجل بعض الملاحظات التي تشكل نتائج أولية منها :

– مدة الاشتغال ببرنامج الجمعيات الشريكة والتي تقتصر على 300 ساعة هي مدة غير كافية للتمكن العميق والسليم من القرائية في ظل التغييات المستمرة للمستفيدات القرويات.

– أن الجمعيات الشريكة المتعاقدة مع النيابات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية وفي ظل الإقبال عليها من طرف النساء القرويات وارتفاع الطلب عليها مقارنة مع باقي البرامج المتدخلة في مجال محو الأمية مطالبة بتفعيل ورشات التكوين الحرفي والمهني للمستفيدات لتمكينهن من استثمار المكتسبات السابقة ومن تحقيق الإدماج السوسيو اقتصادي لهن اي ربط الاستفادة من تعلم حرفة او تكوين بمتابعة دروس محو الأمية و تعميمها على الجميع.

– ان تفاوت الفئات العمرية للمستفيدات القرويات من البرنامج يتطلب إشباع الحاجات الفردية المتباينة ،خاصة بالنسبة للفئات العمرية الشابة (35–25سنة) وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات. لكن الملاحظ ان اختلاف الحاجات للمستفيذات حسب الفئة العمرية و تباين الأولويات و اختلاف الحاجات و القدرات التعلمية يؤثر سلبا على النتائج المحققة (مثلا النساء ذات الفئة العمرية اكثر من 50 سنة يرغبون في حفظ القران و تعلم كل ما هو ديني ، عكس الفئة العمرية الشابة التي تركز على تعلم ما هو تنموي وظيفي مدر للدخل و نافع للحياة).

– إن حصر اشتغال الجمعيات الشريكة بمحو الأمية فقط، يجعل من عملها عملا محدودا ومتميزا بأحادية النظر، ذلك أن الأنشطة الموازية والتكوينات المهنية والحرفية تعطي حافزا قويا للمرأة على مزيد من الاستمرارية في التعليم، لوجود النفعية والوظيفية في تعلمها، وأيضا لإعطاء جدوائية لحضورها إلى مراكز محو الأمية والرفع من إحساسها بجدوائية ما تتعلمه والمراهنة عليه.

– محدودية المقاربات التنموية للجمعيات الشريكة في ظل شح الموارد المالية، وصعوبة التدخل في المناطق الجبلية النائية، كما أن إنشاء مشاريع تنموية محلية يتطلب تدخل مختلف الفاعلين على المنطقة القروية من مسؤولين حكوميين، وبرلمانيين، وأعضاء الجماعة، وذلك في إطار سياسة لامركزية تنموية تهدف تأهيل العنصر البشري على مستوى التعليم والصحة وتحسين مستوى العيش والرفع من الدخل الفردي.

– يتطلب تنمية المرأة القروية استحضار مقاربة تشاركية مندمجة تشارك فيها الجمعيات المتعاقدة والجماعات القروية والسلطات المحلية.

– لايمكن تحقق تنمية للمرأة القروية بتدخل برنامج الجمعيات لمحو الأمية فقط بل تتم أولا عن طريق تنمية المجال والوسط الذي تعيش فيه وذلك بإنشاء البنيات التحتية ،ومده بشبكة الماء والتطهير، وكهربة الوسط القروي وتوفير المرافق و الخدمات الاجتماعية الأساسية.

– هناك أثر واضح للبرنامج على مستوى تعلمات المستفيدات القرويات وخاصة بعد سنتين ما يستدعي ضرورة التفكير في تمديد برنامج التكوين الأساسي إلى سنتين على الاقل ، وتعميمه على كافة المستفيدات قبل الانتقال إلى مرحلة ما بعد محو الأمية .

• على سبيل الختام :

يتطلب تحقيق التنمية الفعالة و الشاملة للمرأة القروية بالمغرب ضرورة التعامل معها في عمق البرامج و المخططات التي تضعها الدولة و كل المؤسسات الاخرى بما فيها القطاع الخاص ، برؤية واضحة و استراتيجية محكمة ، ولن يتأتى ذلك الا من خلال الإشراك الفعلي لها ، في كل المراحل

والمحطات الأساسية للتنمية وذلك بالانطلاق أولا من دوافعها وحاجاتها للتعلم حتى تتحقق لها هدفية ونفعية من التعلمات وتكون مرتبطة بواقعها اليومي المعاش مايجعلها تتفاعل معه بعقلانية، ويعمق إحساسها بقيمة ما تتعلمه، كما أن المراهنة على التنمية يقتضي تهييئ برنامج متكامل يمس كافة جوانب التنمية الفعالة على مستوى الرفع من التعلمات ومن الوعي الصحي وتبني سلوكات ومواقف صحية إيجابية تحول دون الإصابة بالعلل والأمراض التي تكلف الدولة لمعالجتها ملايين الدراهم، فالمرأة مركز إشعاع أسرتها وهي النواة المؤثرة على سلوكاتها الصحية السليمة ، كما أن تحقيق الإدماج الفعال للمرأة في التنمية يقتضي إعدادها لذلك بدروس نظرية وورشات تطبيقية تمكنها من تعلم حرفة يدوية تعود عليها بالنفع مستقبلا ويمكنها من تحقيق الشعور بأهمية الذات وتحقيق استقلاليتها ومساعدة أسرتها في التدبير المالي .

ان اكبر الأعطاب التي تصيب المجتمع المغربي ، و الفشل الذي تؤول اليها المشاريع التي تضعها الدولة و تكلف ميزانيات ضخمة سببها الرئيسي التأهيل الضعيف او المنعدم للعنصر البشري ، و خاصة المرأة المغربية . ان هذا الاستنزاف العميق للفعل اليومي للموارد والإمكانيات مرده الأساس التشكل غير الفعال و الناجع للوعي الفردي و الجمعي نتيجة اعطاب ما تصيب آلة المؤسسات التي تعنى بالتربية و التنشئة الاجتماعية ، لذلك فإن التفكير الاستراتيجي اليوم هو تفكير في الانسان بغض النظر عن الجنس او الجغرافيا ، فألف ميل تبدأ حتما بخطوة صغيرة ، فهل وضع المغرب فعلا رجله الاولى في المستقبل؟.

المراجع :

- **الاتصال والعمل الجمعوي** (1997): أشغال الورشة التكوينية الثانية في مجال التربية السكانية لفائدة ممثلي المنظمات غير الحكومية، وحدة التربية السكانية، جامعة محمد الخامس (السويسي) كلية علوم التربية، الرباط.
- **لحسن مادي** (2000): تعليم الكبار ومحو الأمية، مقاربة ديداكتيكية، منشورات مجلة علوم التربية 5، ط 1.
- **لحسن مادي** (2006) : تدبير مشاريع التنمية البشرية، منشورات مجلة علوم التربية 6، دار التوحيدي، ط1.
- **كريم لحرش، رشيد السعيد** (2009) : الحكامة الجيدة في المغرب ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة ، ط 1 .
- **سعيد جفري** (2010) : الحكامة وأخواتها، مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي. ط. 1، الدار البيضاء.

• **محمد بنيحيى** (2001) : الدليل القانوني والعملي للجمعيات، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ط. 1، الرباط.

• **القرائية من أجل التمكين** (2010): دليل المكون، مديرية محاربة الأمية، ط. 1.

- **Bilan des programmes d'alphabétisation** (18 octobre 2012) : Réunion de coordination des partenaires techniques et financiers.